

القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية:

دراسة مجمع عمر بن عمر بولاية قالمة

د. وهاب نعمون وسمية سريدي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصناعية في عملية التنمية المحلية، التي تعدّ ركيزة أساسية للوصول إلى أهداف التنمية الوطنية الشاملة التي تتطلب حشد جميع الطاقات المادية والبشرية، والاهتمام بجميع القطاعات. ولأجل ذلك، قمنا بدراسة واحدة من أهم المؤسسات الصناعية على مستوى ولاية قالمة، وهي مؤسسة مجمع عمر بن عمر التي تعدّ قطبا صناعيا بارزا. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن قيام مؤسسات الصناعة الغذائية من شأنه تشجيع القطاع الفلاحي إلى جانب إمكانية دعم وإنشاء صناعات متنوعة في الولاية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صناعية، قدرة تنافسية، تنمية محلية، مجمع عمر بن عمر، قالمة، قطاعات الاقتصادية.

La compétitivité des entreprises industrielles et leur rôle dans le développement local:

Étude du groupe Amor ben Amor dans la wilaya de Guelma

Résumé

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle des sociétés industrielles dans le processus du développement local qui est un pilier fondamental pour atteindre les objectifs nationaux du développement en mobilisant toutes les potentialités matérielles et humaines de tous les secteurs économiques. Pour cette raison, nous avons étudié le Groupe Amor ben Amor qui est l'un des plus importants pôles industriels de la wilaya de Guelma. L'étude a révélé un certain nombre de résultats dont le plus important est que l'industrie agro-alimentaire peut devenir une locomotive pour développer le secteur agricole et la mise en place d'une variété d'industries complémentaires dans la wilaya.

Mots-clés: Entreprises industrielles, compétitivité, développement local, groupe Amor ben Amor, Guelma, secteurs économiques.

The competitiveness of industrial companies and their role in local development:

Study of Amor ben Amor Group in Guelma

Abstract

This study aims to highlight the role of industrial companies in the local development process, especially as the latter is considered as an essential support for achieving national development objectives by mobilizing all the human and material potential of all economic sectors. For this reason, we studied the Amor ben Amor Group which is one of the most important industrial groups in Guelma province. The study revealed a number of findings; the most important is that the food industry can become a driving force to develop the agricultural sector and to promote the implementation of a variety of complementary industries in the province.

Key words: Industrial enterprises, competitiveness, local development, Amor ben Amor group, Guelma, economic sectors.

مقدمة

تحظى التنمية في وقتنا الراهن باهتمام كبير وواسع في جميع الأوساط، الاقتصادية منها والاجتماعية، لما تتضمنه من أبعاد متعددة، ومع ازدياد الاهتمام بالمجتمع المحلي، ظهر مصطلح التنمية المحلية الذي عمل على تنمية مختلف الأقاليم والمناطق. فقد عرفت بأنها العملية التي من خلالها توحد جهود الأفراد مع جهود الحكومات بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة بصفة عامة، فالتنمية المحلية تعد ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة، فهي المدخل الطبيعي الذي يقود إلى تحقيق التنمية الوطنية.

ولا يمكن تحقيق التنمية المحلية إلا من خلال تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة، والتركيز على مختلف القطاعات وعدم المفاضلة. ويعد القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لتحقيق تنمية محلية شاملة، فلا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه هذا القطاع في تنشيط باقي القطاعات لما يحتله من أهمية في اقتصاد أي بلد، فالصناعة تساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد من خلال تنمية باقي الفروع، لما تملكه من القدرة على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى. كما ينفرد بميزة قابلية تحقيق التنوع الإنتاجي لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية وبالتالي تحقيق قيمة مضافة.

إن الوصول إلى نتائج التنمية المحلية بالارتكاز على المؤسسات الصناعية يتمحور في غالب الأحيان حول مقومات المنطقة. فتوفر الموارد الأولية المادية منها والبشرية، واتساع السوق المحلية، والقرب إلى منافذ التسويق، تعتبر من أهم الأسس لإرساء الاستثمارات الصناعية، إضافة إلى عمل هذه المؤسسات على دعم قدراتها التنافسية، فالتطورات العالمية التي عرفها الاقتصاد اليوم فرضت على المؤسسات الوطنية منافسة شرسة تتسبب في إخراج هذه المؤسسات من السوق إن لم تكن قادرة على مواجهة مختلف هذه الأحداث، إضافة إلى فتح المجال أمام هذه المؤسسات للوصول إلى أسواق أخرى.

1- إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في البحث عن الأهمية التي تحتلها المؤسسات الصناعية لدعم التنمية المحلية، فالجزائر بالرغم من المميزات التي يتمتع بها قطاعها الصناعي إلا أن اعتمادها عليه ضعيف، من هنا تطرح الإشكالية الآتية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية المحلية من خلال دعم قدراتها التنافسية؟

هذا بدوره يدفعنا إلى طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو مفهوم التنمية المحلية وما هي أهم مرتكزاتها؟
- ما مفهوم القدرة التنافسية؟
- ما مفهوم المؤسسات الصناعية؟ وما هي أهم تصنيفاتها؟ وما هو الدور الذي تلعبه في دفع عملية التنمية؟
- ما هو الدور الذي يلعبه مجمع عمر بن عمر في دعم التنمية المحلية؟ وما هي السبل التي يتبعها لرفع قدرته التنافسية؟

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى:

- إبراز دور المؤسسات الصناعية للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- التأكيد على أهمية دعم تنافسية المؤسسات الصناعية لتحقيق أهداف التنمية المحلية.
- إبراز دور مجمع عمر بن عمر في تحقيق التنمية المحلية بولاية قالمه كونه واحدا من أهم المجمعات الصناعية على مستوى الولاية.

3- فرضيات الدراسة:

- من أجل التعامل مع الإشكالية السابقة، باعتبارها منطلقاً للدراسة ارتأينا أن نضع مجموعة من الفرضيات تمكنا من الوصول إلى أهداف الدراسة، وتتمثل في:
- يعمل مجمع عمر بن عمر على رفع قدرته التنافسية.
 - يساهم مجمع عمر بن عمر في توفير مناصب شغل.
 - نشاط مجمع عمر بن عمر يساهم في تحريك القطاع الفلاحي.

4- أقسام الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام، اهتمّ القسم الأول بالتأصيل النظري للقدرة التنافسية. أما القسم الثاني فقد تناول المؤسسات الصناعية من خلال إيضاح مفهومها وأهدافها، واهتمّ القسم الثالث بالتنمية المحلية. أما القسم الرابع فقد أبرز دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية. أما القسم الخامس فقد قمنا من خلاله بإسقاط الدراسة النظرية على مجمع "عمر بن عمر" وهذا بإبراز الدور الذي يلعبه في عملية التنمية.

I. التأصيل النظري للقدرة التنافسية:

ترجع بداية ظهور مفهوم القدرة التنافسية إلى ثمانينيات القرن الماضي حيث بدأت فكرة القدرة بالانتشار والتوسع مع ظهور كتابات مايكل بورتر "Micheal Porter" التي تتعلق بالتنافسية واستراتيجياتها بين الشركات وتتعدد التعارف التي تصف وتفسر مفهوم القدرة التنافسية وهذا حسب مستوى التحليل وطبيعة الدراسة.

1- مفهوم القدرة التنافسية:

يحتل مفهوم القدرة التنافسية حيزا هاما في كل من مجالي الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات الأعمال، فهي تمثل العنصر الحرج الذي يقدم العرض الجوهرى للمؤسسة لتحقيق ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها. ويختلف كثير من الكتاب حول تعريفها حيث يرى البعض أنها فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي. ويرى البعض الآخر أنها فكرة ضيقة تتركز على تنافسية السعر والتجارة، لهذا فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتنافسية، حيث يميز في التعاريف المقدمة مستوى التحليل سواء كان على مستوى الدولة أو القطاع أو المؤسسة، وتعد القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة من أهم المستويات التي يتم دراستها ويمكن أن نذكر أهم التعاريف التي تخص القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة في النقاط التالية:

تعرف على أنها: "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية وبعد تلبية حاجات الطلب المحلي المنطور المعتمد على الجودة باعتبارها خطوة أساسية في تنمية القدرة التنافسية⁽¹⁾.

وتعرف القدرة التنافسية أيضا على أنها: "المهارة أو التقنية، أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون ويؤكد تميزهم واختلافهما عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون⁽²⁾.

فالقدرات التنافسية تسمح للمنظمات بتحقيق نتائج مهمة تمثل في خلق فرص تسويقية جديدة، وتسمح أيضا للمؤسسة باختراق مجال تنافسي جديد مثل الدخول في سوق جديدة أو التعامل مع نوعية جديدة من العملاء أو نوعية جديدة من المنتجات والخدمات.

أيضا تعرف القدرة التنافسية على أنها قدرة المؤسسة أو الاقتصاد على الحفاظ أو الزيادة في حصته من السوق الداخلية والخارجية⁽³⁾.

أما بورتر فيرى أن القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة تتوقف على كفاءة وإنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية، وكذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها فضلا عن السياسات التي تتبعها الدولة والتي تشكل المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات⁽⁴⁾.

من هذه التعاريف يتضح لنا أن القدرة التنافسية تتمثل في إمكانية المؤسسة على البقاء والنمو والاستمرار في سوق تنافسية وهذا لامتلاكها لحصة في السوق تمكنها من الازدهار والنمو. هذه القدرة تمتاز بكونها ذات طابع ديناميكي متطور ومرتبطة بالخصائص الداخلية للمؤسسة، وكذا بمدى إلمامها ومواجهتها للعالم الخارجي عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها، التي تكفل لها اكتساب ميزة تنافسية دائمة ومستمرة.

2- عوامل القدرة التنافسية

تتكون القدرة التنافسية للمؤسسة من عوامل كثيرة متفاوتة الأهمية، أهمها القدرات الإبداعية والإنتاجية والتسويقية، ويمكن ذكرها في النقاط التالية⁽⁵⁾:

1-2 القدرات الإبداعية:

طالما أنه ليس بإمكان المؤسسة تقديم منتج يرضي جميع الرغبات وفي كل الأوقات فإنها مضطرة إلى إحداث تغييرات في خصائص ومواصفات منتجها حتى يتمكن من مسايرة تغير أذواق ورغبات المستهلكين والحصول على حصة أكبر من السوق وهذه العملية تعتمد أساسا على:

- دراسة السوق لمعرفة الطلب المحلي أو المحتمل والاستماع إلى آراء المستهلكين حول منتج المؤسسة، وهذا لا يكون إلا بوجود نظام معلومات فعال.

- الخبرة التكنولوجية للمؤسسة باعتبار الإبداع نقطة تقاطع بين ما هو ممكن تكنولوجيا وما هو مقبول اجتماعيا واقتصاديا ولا يقتصر دور الإبداع على تقديم منتجات جديدة بل يشمل تحسين جودة المنتجات، زيادة الإنتاجية، تحقيق معاناة العمل، استبدال وسائل الإنتاج بأخرى أسرع وأكثر كفاءة.

2-2 القدرات الإنتاجية:

تظهر القدرة الإنتاجية من خلال عنصرين أساسيين هما:

1-2-2 الجودة: وهي في نظر المستهلك تتمثل في قدرة المنتج على تلبية حاجاته ورغباته، وقد عرفت بأنها مجموعة خصائص منتج أو خدمة تؤثر على قدرته في إشباع الحاجات المعبرة عنها والضمنية، وبالتالي فجودة

المنتج ترتبط بخصائصه الناتجة من مكوناته وكذلك بالخدمات المرافقة له. وقد شكل الاهتمام بالجودة أساس تنامي القدرة التنافسية للمؤسسات اليابانية من خلال حلقات الجودة التي حققت نجاحها بفضل نظام المعلومات الذي يوفر لها المعلومات عن المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة ويسمح بتحليل جودة المنتج من منظور كل من المستهلك والمنتج والمنافس في آن واحد.

2-2-2 الإنتاجية:

تعتبر الإنتاجية معياراً لقياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، ويعبر عنها بالنسبة بين المخرجات والمدخلات، ومن ثم فإن رفع الإنتاجية يعتبر من الأهداف الرئيسية للمؤسسة كما أنها تستخدم في المقارنة الداخلية لمعرفة اتجاه تطور إنتاجية المؤسسة خلال سلسلة زمنية معينة، وفي المقارنة الخارجية مع المؤسسات المشابهة لمعرفة ما إذا كانت في المستوى المطلوب أم يجب عليها تحسين إنتاجيتها لتنمية قدرتها التنافسية. ولا يمكن القيام بهذه المقارنات ما لم تتوفر المؤسسة على نظام يسمح بتوفير المعلومات الكافية والجيدة عن محيطها الداخلي والخارجي.

2-3-3 القدرات التسويقية:

تشكل وظيفة التسويق في المؤسسة أحد أهم روافد قدرتها التنافسية، بما توفره لها من معلومات عن حاجات ورغبات المستهلك وتغيرات المحيط الخارجي وذلك من خلال:

2-3-1 بحوث التسويق:

تعني جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاكل التسويقية للسلع أو الخدمات، ويمكن أن تتعلق هذه المشاكل بأي عنصر من عناصر المزيج التسويقي.

2-3-2 دراسة السوق:

تعني جمع البيانات الخاصة وتحليلها بكل من المشتريين الحاليين والمتوقعين، المنافسين، القوانين والتشريعات العامة التي تؤثر على نشاط المؤسسة بصفة خاصة؛ البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية.

2-3-3 تحليل سلوك المستهلك:

يعني جمع البيانات الخاصة بالزيائن وتحليلها فتسمح بفهم دوافع الشراء لديهم، ومراحل اتخاذ القرار وعاداتهم الاستهلاكية، وهذا للعمل على إشباعها بأحسن الطرق باعتبار أن القدرة على إرضاء الزبائن تعد مصدراً لميزة تنافسية دائمة.

إن وظيفة التسويق من خلال هذه النشاطات تسمح بتوليد تدفق للمعلومات الدقيقة المفيدة التي تساعد المؤسسة على وضع المزيج التسويقي الكفيل بإرضاء المستهلكين ومواجهة المنافسة.

2-4 قدرات الترصد:

إن المحافظة على القدرة التنافسية للمؤسسة يتطلب منها المتابعة المستمرة لما يجري في محيطها، وهذا من أجل معرفة وفهم طبيعة التطورات والتغيرات الحادثة فيه، وهي التي تشكل إما فرصاً للنمو ينبغي استغلالها أو تهديدات يتعين تجنبها أو الحد من آثارها السلبية عليها. وذلك باستعمال جميع الوسائل والأساليب الممكنة لجمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها وإرسالها إلى المعنيين بها لاتخاذ القرارات التصحيحية أو الاستراتيجية. ويجب أن

تكون عملية التردد مسارا شاملا وجماعيا، يقوم به جميع من في المؤسسة ويغطي جميع عناصر المحيط الخارجي: المنافسين، الزبائن، الموردين، التكنولوجيا وهو يختلف عن دراسة السوق باعتباره عملا دائما ومستمرًا.

II. المؤسسات الصناعية:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى تعريف المؤسسات الصناعية وإيضاح أهم مهامها الرئيسية.

1- تعريف المؤسسة الصناعية:

تمثل المؤسسة الصناعية النواة الأساسية للصناعة، ورغم تعدد التعاريف المعطاة لها طبقا لتعدد الزوايا التي يمكن النظر إليها منه، فإنه يمكن تعريفها في النقاط التالية:

- "تعرف المؤسسة الصناعية بأنها الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات، ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وإدارة واحدة، وتقع ضمن منطقة جغرافية واحدة كما أنها قد تمتد أحيانا إلى مساحة جغرافيا أكبر في حالة وجود فروع، وتمارس نشاطا صناعيا في مجالات الصناعات الاستخراجية والتحويلية والكهرباء والمياه"⁽⁶⁾.

- "هي أي مؤسسة تحتوي آلات أو تجهيزات يعمل عليها عاملون ويستخدموا خامات ومواد أولية من أجل إنتاج منتج، ومن أمثلة هذه المؤسسات المصانع الكبيرة والصغيرة"⁽⁷⁾.

فالمؤسسة الصناعية عبارة عن نظام إنتاجي متكامل يضم مجموعة من الموارد المادية، المالية والبشرية تعمل على استخراج المواد الأولية، أو تحويلها إلى منتجات نهائية، تعتمد في ذلك على مجموعة من الأقسام يمثل كل منها وظيفة محددة، وهي الوظيفة التجارية، الوظيفة الإدارية، الموارد البشرية، والتكنولوجيا.

2- المهام الرئيسية للمؤسسات الصناعية وأهدافها:

1-2 المهام الرئيسية للمؤسسة الصناعية: للمؤسسة الصناعية مجموعة من المهام أهمه⁽⁸⁾:

- إنتاج السلع: تحتاج المهمة الإنتاجية في المؤسسة الصناعية إلى توفير وتركيب الآلات لإنتاج السلع المطلوبة. كما يلزم شراء الخامات اللازمة محليا أو استيرادها وكذلك المواد الأولية، إضافة إلى توظيف المهارات العلمية والفنية اللازمة. وتشمل المهمة الإنتاجية توفير وتركيب المعدات المناسبة وتشغيلها وإصلاح وصيانة الآلات وتدريب العاملين ورفع مستواهم، كما تشمل مراقبة الإنتاج ورفع مستوى جودة السلع.

- الشؤون المالية: المهمة المالية تشمل دراسة التكاليف وعمل الميزانيات والإشراف على صرف النفقات والرواتب وحسابات الأرباح والخسائر وتقدير الوضع المالي للمنشأة الصناعية وتقييم الموجودات العينية والمالية.

- الشؤون الإدارية: هذه المهمة الثالثة تختص بإجراءات تعيين العاملين والأمور المتعلقة بهم من رواتب ومستحقات مالية وضمان اجتماعي، كما تشمل أمور اللوازم العامة من أثاث وتجهيزات المكاتب والمصانع.

- إدارة التسويق والمبيعات: تشمل دراسة الأسواق المحلية والخارجية وتوزيع السلع وتسليمها وتحليل ردود فعل المستهلكين ورفع تقارير علمية مدروسة وتشمل الإعلان والدعاية المقروءة والمسموعة والمرئية، إضافة إلى القيام بزيارات للعملاء والمسح الميداني لتوزيع السلع في السوق.

- البحث والتطوير: هذه المهمة موجودة لدى المؤسسات الكبيرة، حيث تتجهز بمعدات وأدوات علمية متطورة لغايات دراسة السلع وإعادة تصميمها وتطويرها.

- المهام الوطنية: قد تكون من ضمن أسباب تأسيس المؤسسة الصناعية، أو قد تأتي باعتبارها نتيجة من نتائج إنشائها، وتشمل حماية الوطن من الضغوط الاقتصادية في حالة تحكم دولة أخرى بسلعة معينة لأغراض سياسية، وإحياء بعض المناطق النائية، وتوفير العملات الصعبة للخزينة بفعل التصدير.

2-2 أهداف المؤسسة الصناعية:

تعتبر أهداف المؤسسة من أهم العوامل التي تؤثر على سلوكها في السوق، ومن أهم أهداف المؤسسة الصناعية الهدف التقليدي المتمثل في تعظيم الربح. وتزداد أهمية هذا الهدف إذا كان المالك هو مدير المؤسسة، ونقل أهميته إذا كانت الإدارة منفصلة عن المالكين. إلى جانب هذا الهدف، هناك أهداف أخرى تعمل المؤسسة الصناعية على تحقيقها، وهي⁽⁹⁾:

- الإنتاج: تعد المحافظة على مستوى إنتاج مستقر عند حد معين، أو المحافظة عليه بحيث لا ينخفض عن حدّه الأدنى المرسوم أحد أهداف المؤسسة الصناعية.

- المخزون: تعمل المؤسسات الصناعية على الحفاظ على مستوى معين من المخزون، وذلك حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها، والحفاظ على سمعتها.

- المبيعات: قد تعمل المؤسسة على زيادة حجم مبيعاتها وتعظيمه بدلا من تعظيم الأرباح، وهذا قد يكون بغرض الحفاظ على نصيب المؤسسة من السوق.

- تحقيق أكبر معدل نمو.

- المحافظة على المركز المالي للمؤسسة.

3- تصنيف المؤسسات الصناعية:

تعدّ الصناعة عالماً واسعاً من المنتجات والعمليات والملكية وغيرها. وقد اختلف الباحثون في تصنيف المؤسسات الصناعية لاختلاف وجهات النظر من جانب واختلاف أسس واعتبارات كل تصنيف من جانب آخر، لهذا فتصنيف هذه المؤسسات الصناعية يرتبط بتصنيف الصناعة، ويمكن ذكر هذه التصنيفات في النقاط التالية:

1-3 تصنيف المؤسسات حسب نوع منتجاتها:

تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات تنتمي إلى الصناعات الثقيلة وأخرى خفيفة ويمكن ذكرها في النقاط التالية كما يلي⁽¹⁰⁾:

1-1-3 مؤسسات الصناعة الثقيلة:

تعرف الصناعات الثقيلة بأنها تلك الصناعات التي تنتج سلعا كبيرة الوزن والحجم، وتستخدم لهذا الغرض مواد أولية ومصادر طاقة ضخمة في مقدارها، وحجم عمل كبير، وتتمثل في صناعات المكائن ومعدات النقل كالسيارات والسفن، بالإضافة إلى تحويل المادة الأولية مثل المناجم وصناعات الحديد والصلب.

2-1-3 مؤسسة الصناعة الخفيفة:

وتتضمن الوحدات الإنتاجية المسؤولة عن إنتاج السلع الاستهلاكية التي تتميز بالكثافة النسبية للعمل إذا ما قيست بكثافة رأس المال، كما في حال الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج، كما تعرف بأنها الصناعات التي تساهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، ويكفي أن يكون 75% على الأقل من إنتاجها يشكل سلعا استهلاكية باعتبارها صناعة خفيفة.

2-3 تصنيف المؤسسات حسب العمليات الإنتاجية: يمكن تصنيف الصناعات حسب هذا المعيار إلى صناعات استخراجية وأخرى تحويلية.

1-2-3 الصناعات الاستخراجية:

تعرف الصناعات الاستخراجية بأنها الصناعة التي تعتمد على جهود الإنسان والآلة تجاه فصل المادة الأولية اللازمة للصناعة من الطبيعة مثل استخراج المعادن الأساسية والبتروال والغاز. فهي تتلخص في النشاطات الخاصة بالحصول على المواد الخام بحالتها الطبيعية⁽¹¹⁾.

2-2-3 الصناعات التحويلية:

تعرف بأنها التحويل الميكانيكي أو الكيميائي للمواد العضوية وغير العضوية لتصبح منتجا يمكن استخدامه، سواء تم هذا العمل بواسطة الآلات ذات القوة المحركة أو بواسطة الأيدي، أو تم الإنتاج في مكان منظم طبقا للقواعد والقوانين الفنية والإدارية. ويدخل ضمن هذه الصناعات النشاط الخاص بتجميع أجزاء سيق تصنيعها، بحيث يسهم النشاط التجميعي في تحديد الشكل النهائي للسلعة.

III. الإطار النظري للتنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية ركيزة أساسية من ركائز التنمية، فهي المدخل الطبيعي الذي يقود إلى التنمية الوطنية الشاملة، فهي بما تتطلبه من تطوير للنشاطات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية تضع المجتمع المحلي في حالة حركة تنتج عنها زيادة في الإنتاجية، وهو مطلب أساسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1- ماهية التنمية المحلية:

يعكس مفهوم التنمية المحلية الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة، ولكن على مستوى الأجزاء والوحدات المحلية، فتعني تنمية المكان باعتباره نظاماً إقليمياً متكاملًا مهما صغر حجمه، فبداية ظهور هذا المصطلح كانت سنة 1944، حيث عرف "بتنمية المجتمع"، وهذا عندما تطلبت الضرورة في إفريقيا بالأخذ بتنمية المجتمع المحلي واعتبارها نقطة البداية في السياسة الحكومية. غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تنتهياً ظروفه إلا في مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار. ثم ظهر مصطلح "التنمية الريفية" الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى من صحة وتعليم. وقد ترتب عن هذا المفهوم الضيق للتنمية الريفية ظهور مصطلح جديد هو "التنمية الريفية المتكاملة" وهذا سنة 1975 في تقرير البنك الدولي الذي كان الهدف منه هو وضع إطار استراتيجي شامل يهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية. لكن هذا لم يكن ليفي بأغراض التنمية، ولهذا كان من الضروري أن تغطي حتى المناطق الحضرية⁽¹²⁾، من هنا تبلور مفهوم التنمية المحلية الذي يمكن إيضاحه من خلال النقاط التالية:

1-1 مفهوم التنمية المحلية: يمكن أن نجل أهم تعاريف التنمية المحلية فيما يلي:

"التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني. فهذه العمليات تقوم على عاملين أساسيين هما مساهمة

الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية»⁽¹³⁾.

وقد عرفت التنمية المحلية بأنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"⁽¹⁴⁾.

كما تعرف أيضا بأنها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"⁽¹⁵⁾.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص بعض الخصائص الأساسية للتنمية المحلية⁽¹⁶⁾:

- ✓ تقوم التنمية المحلية على فلسفة ديمقراطية تؤمن بحق الناس في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم وتؤكد على الجهود الذاتية ومشاركة أكبر عدد ممكن من سكان المجتمع المحلي.
- ✓ تتضمن مساعدات فنية من جانب الهيئات الحكومية.
- ✓ تسعى لتحقيق أهداف ملموسة، كما تسعى إلى تقوية صفات المشاركة والتسيير الذاتي والتعاون.
- ✓ تستمر لفترة زمنية طويلة، فهي ليست مشاريع مؤقتة أو محددة بغرض معين، فهي عملية أكثر منه برنامج.
- ✓ تركز على الحاجات التي يشعر بها الناس وعلى رغباتهم وآمالهم وإجماع الأهالي دون إكراه.
- ✓ تهتم بكل سكان المجتمع المحلي ومشاكلهم لإحداث التغيير الاجتماعي.

1-2 ركائز التنمية المحلية: للتنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية، هذه الركائز يمكن إجمالها في النقاط التالية⁽¹⁷⁾:

1-2-1 المشاركة الشعبية: تركز التنمية المحلية على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية، عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الاندثار والاستهلاك. إن المشكلة الحقيقية التي تواجه التنمية المحلية في الدول النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم اشتراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها.

1-2-2 تكامل مشاريع الخدمات: من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشاريع الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع من التنسيق بحيث لا نجد خدمات مكررة ولا نوع من التناقض والتضاد في تقديم الخدمات.

1-2-3 الإسراع في الوصول إلى نتائج: هذا يعني أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكانية وغيرها. وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشاريع ذات العائد السريع وقليل التكاليف ما أمكن. وتلبي في نفس الوقت حاجات قائمة. والسبب في ذلك

هو كسب ثقة أفراد المجتمع بأن هناك فائدة ومنفعة ملموسة يحصلون عليها جراء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية.

1-2-4 الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: يعتبر الاعتماد على الموارد المحلية من أساليب التغيير الحضري المقصود، سواء كانت هذه الموارد مادية أو بشرية، حيث نجد استعمال موارد المجتمع المعروفة لدى أفرادها أسهل لديهم من استعمال موارد جديدة غير معلومة. كما أن المسير المحلي الذي يعتبر موردا بشريا مؤثرا وهاما في عملية التنمية يكون فعالا أكثر في تسيير الموارد المحلية. كما أنه قادر على التغيير في أفراد مجتمعه المحلي على عكس المسير الأجنبي. إلى جانب هذا فإن الاعتماد على الموارد المحلية له عائد يتمثل في انخفاض تكلفة المشروع ويعطيها مجالات وظيفية أوسع.

2- أهداف التنمية المحلية: تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق النقاط التالية⁽¹⁸⁾:

- ✓ تطوير عناصر تنمية البيئة الأساسية في المنطقة كالنقل والمياه والكهرباء، إذ يعتبر تطوير هذه القطاعات أمرا أساسيا في عملية التنمية والتطوير المنشودة في المجتمع المحلي.
- ✓ عدم الإخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- ✓ تسريع عملية التنمية وزيادة حرص المواطن على المحافظة على المشاريع التي يساهم في تخطيطها وإنجازها.
- ✓ زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- ✓ تنمية القدرات والقيادات المحلية لتكون أكثر قدرة على الإسهام في تنمية المجتمع ككل.
- ✓ توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشاريعها.
- ✓ جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق وبتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
- ✓ تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا، وثقافيا.

IV. دور المؤسسات الصناعية في التنمية المحلية:

تكتسي المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالأخص دورها في التنمية المحلية، حيث التركيز في مناطق معينة واحترام نوعية المنطقة تتيح فرصة الاستثمار للمؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى دعم نمو مناطق داخلية. فالتنمية لا تقتصر على برامج تسطرها الدولة، ولكن يجب إشراك مختلف الفئات لتتمكن من معرفة النقائص وتحقيق التكافؤ والتكامل، وتعمل المؤسسات الصناعية على تحقيق التنمية المحلية من خلال ما توفره سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

1- توفير مناصب الشغل: يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات القادرة على استيعاب اليد العاملة، فتوسع المؤسسات الصناعية من شأنه خلق مناصب شغل، لاسيما المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم

لاعتمادها الكبير على كثافة عنصر العمل، إلى جانب المؤسسات الكبيرة التي من شأنها توظيف اليد العاملة الماهرة والمؤهلة. إضافة إلى ذلك فإن إنشاء مؤسسات صناعية يساهم في تكوين المهارات وتدريب العاملين واكتسابهم للخبرة التي تساعد على رفع إنتاجية العمل، ثم إن تطور المؤسسات الصناعية من شأنه أن يعزز ويرفع مستوى التكنولوجيا.

2- دعم نمو باقي القطاعات: تكتسي المؤسسات الصناعية أهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات من خلال مساهمتها في تطوير وتوسيع الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية وتحسين مستوى حياة المجتمع المحلي، وهو ما ينعكس بدوره عليها عبر توفير مستلزمات الإنتاج، وهذا يظهر جليا مع القطاع الفلاحي، فدور المؤسسات الصناعية في توفير السلع المصنعة كمستلزمات إنتاج للزراعة، وفي نفس الوقت تعمل على استغلال المنتجات الفلاحية باعتبارها مواداً أولية.

3- تغطية احتياجات السوق المحلي ودعم الصادرات: إن المؤسسات الصناعية تنتج مختلف أنواع السلع المصنعة وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلية والفائض من هذه السلع يوجه نحو التصدير، وهو ما ينعكس ايجابيا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر العملات الأجنبية للاستفادة منها، وتوفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن المؤسسات الصناعية تكتسي أهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية وهذا من خلال مساهمتها فيما يلي (19):

✓ تساهم المؤسسات الصناعية في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية، وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة.

✓ تستخدم المؤسسات الصناعية منجزات العلم والتكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ويجعلها تلعب دورا رياديا في تعزيز القدرات التكنولوجية في بقية القطاعات.

✓ تساهم في رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية.

✓ تساهم في إنتاج وتوفير مختلف أنواع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وبذلك ترفع من مستوى المعيشة وتساعد على التقدم الحضري.

✓ تعمل المؤسسات الصناعية على تصحيح الخلل الذي يظهر في ميزان المدفوعات من خلال تصدير السلع والخدمات أو التعويض عن المستوردات وبالتالي توفير العملة الأجنبية والتي تعمل على دعم التنمية.

✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تقليل الاعتماد على الواردات وتحفيز الصادرات.

✓ القضاء على التشوهات في الهيكل الاقتصادي من خلال التوسع في الإنتاج الصناعي.

V. دور مجمع عمر بن عمر في تحقيق التنمية المحلية:

1- نبذة عن مجمع عمر بن عمر: يعد مجمع عمر بن عمر قطباً صناعياً بارزاً في ولاية قالمة. فهو أحد أهم المجمعات الصناعية المتخصصة في الصناعات الغذائية، وهذا ليس على مستوى الولاية فقط، بل على مستوى الوطن، لارتكازه على مبادئ الإدارة الحديثة ودعم قدراته التنافسية.

1-1 تقديم المجمع: "عمر بن عمر" شركة عائلية تأسست سنة 1984 على يد الأب عمر بن عمر، تخصصت في مجال الصناعات الغذائية للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، فانطلاق المجمع كان في منطقة "بوعاتي محمود" على بعد 17 كم من ولاية قالمة، في مجال تغليب المواد الغذائية "المصبرات"، وهذا تماشيا مع طبيعة الولاية الفلاحي الرعوي الذي ساهم في ميلاد وازدهار مثل هذه الصناعات، فقد ساعد موقع المجمع على امتلاكه لميزة تنافسية، فقربه من المادة الأولية وتميزها بجودة عالية من جهة، إلى جانب موقعه الذي يسمح له بتسويق منتجاته من جهة أخرى، سمح له بدعم قدراته التنافسية واحتلاله لمكانة مرموقة في السوق الداخلي والخارجي. وإن كان المجمع لم يكتف بمجال المصبرات بل اتجه إلى صناعة أخرى؛ فقد توسع مجال نشاطه سنة 2000 بإنشاء مطاحن عمر بن عمر "وهذا في بلدية "الفجوج" التي تبعد بـ 5 كم عن ولاية قالمة، لينطلق سنة 2002 بقدرة إنتاج تصل إلى 300 طن/يوم لينتج مواد نهائية الصنع موجهة للمستهلك النهائي ومواد وسيطة موجهة إلى منتجين آخرين؛ أي أن الإنتاج بمختلف أنواعه كان يصرف، ومع اتساع الطلب تقرر إنشاء وحدة جديدة سنة 2004 بقدرة إنتاج تصل إلى 400 طن/يوم، ليصل الإنتاج الكلي إلى 700 طن/يوم. ومع اتساع رقعة المعاملات وازدياد عدد العملاء الذي كان أغلبهم من منتجي العجائن ظهرت فكرة إنشاء صناعة مكملة؛ بتعبير آخر تعتمد على الإنتاج الأساسي للمطاحن، وهي صناعة الكسكسي والعجائن، فبعد مدة أربع (04) سنوات "2005-2008"، وبعد دراسات معمقة حول طرق وتقنيات الإنتاج، والمكان وقربه من أماكن التسويق، تقرر إنشاء فرع للمعجنات بالقرب من المطاحن بطاقة إنتاج تصل إلى 7.7 طن/ساعة أي ما يقارب 184.8 طن/يوم، فالمجمع اليوم يتخصص في المجالات التالية:

- تغليب المواد الغذائية.
- المطاحن.
- العجائن الغذائية والكسكس.
- التنمية الفلاحية.

2- السبل المتبعة في مجمع "عمر بن عمر" لرفع القدرة التنافسية:

يعمل مجمع "عمر بن عمر" على دعم قدراته التنافسية من خلال ارتكازه على مجموعة من النقاط الأساسية التي تساعد على التغلب على منافسيه المحليين والدوليين، ويمكن ذكر أهم هذه النقاط فيما يلي:

1-2 الجودة: يركز المجمع في ثقافته التنظيمية على الجودة وهذا لا يخص المنتج النهائي فحسب، بل في كامل سير العملية الإنتاجية انطلاقا من المادة الأولية، استقبالتها، تخزينها، تحويلها تعبئتها وأخيرا بيعها، فهو يركز على ما يعرف بـ "m5" أو مخطط السبب والأثر diagramme de cause et effets " لإيشيكاوا:

- **جودة المادة الأولية matière première:** يهتم المجمع بدرجة كبيرة بجودة المادة الأولية "القمح"، لذلك فهو يعمل على اختيار القمح ذي الجودة العالية وذلك سواء من خلال استيراده من كندا والولايات المتحدة الأمريكية أو ما يحصل عليه من الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIIC) office Algérien Interprofessionnel des Céréales. إلى جانب هذا فإن المسؤولين عن المخبر يسهرون على اختبار جودة المادة الأولية من خلال أخذ عينات وتحليلها سواء كان القمح مستورداً أو من الديوان الجزائري المهني للحبوب.

- الآلات والتكنولوجيا المستخدمة **matériels**: اعتمد المجمع في تجهيز مصانعه ومخابره بأحدث الآلات والتقنيات، حيث اعتمد في مجال المطاحن على التكنولوجيا الإيطالية "شركة OCRIM" والمتخصصة في آلات الطحن وتركيب المطاحن. فقد استخدم الجيل الأول في بداية نشاطها وبعد التوسع، تم الاعتماد على الجيل الأخير بإضافة المطحنة الجديدة. وفيما يخص المخبر فقد عمل على تجهيزه بالتكنولوجيا الأوروبية من خلال التعامل مع ألمانيا، وفرنسا، وسويسرا، والسويد، وإنجلترا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هذا وقد تم تجهيز المكاتب بأحدث الحواسيب وتقنيات الاتصال.

- أما فيما يخص اليد العاملة "main d'œuvre" فإن سياسة المجمع تعتمد على توظيف أصحاب الكفاءة والخبرة وذوي الشهادات العليا، إلى جانب حرصه على إعداد برنامج سنوي للتأهيل يهدف إلى تحسين كفاءة العمال كل حسب اختصاصه، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى لضمان سير العملية الإنتاجية والإدارية.

- بالإضافة إلى مراقبة المحيط وتقنيات العمل.

ومع تطبيق المجمع لنظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة "HACCP" "Hazard Analysis and Critical Control Point" فإن هذا سمح للمجمع من متابعة والتحكم في جودة منتجاتها انطلاقاً من استقبال المادة الأولية إلى استهلاك المادة النهائية، وهذا ما يعكس التزامها بالمعايير الدولية للإنتاج، فقد حصل سنة 2012 بتاريخ 06 سبتمبر 2012 على ISO22000 نسخة 2005.

2-2 البحث والتطوير: تعد المادة الأولية الركيزة الأساسية لاكتساب المجمع المكانة السوقية التي يطمح لها، فالوصول إلى منتجات تحترم مقاييس الإنتاج الدولية وذات جودة عالية، يسمح للمجمع من التغلب على المنافسة الدولية ويتيح فرصة اكتساح الأسواق الخارجية، لهذا فإن مجمع عمر بن عمر يعمل بكل جهد على تحسين نوعية المادة الأولية التي يحتاجها في العملية الإنتاجية، من خلال إنشاء مؤسسة التنمية الفلاحية "المشاتل" ببلدية **الفجوج**؛ فقد تأسست هذه المشاتل عام 2003، يهدف إلى تحسين الوضعية السائدة من انخفاض نوعية وجودة الطماطم وقلة المردودية، لتبدأ تجربتها بـ 15 فلاحاً تم اختيارهم من ولاية قالمة، وقام بالإشراف عليهم مهندسون ذوو خبرة عالية لمراقبة عملية الزرع والسقي والتدخل في أي حالة، لتعمم التجربة سنة 2007 على مجموعة من ولايات الشرق: قالمة، عنابة، سكيكدة والطارف، وقد حققت سنة 2013 قدرة إنتاج تصل إلى 30 مليون نبتة طماطم وقليل.

إن إتباع هذه الطريقة لصناعة الشتلات تساعد في ربح الوقت من جهة وخفض التكاليف من جهة أخرى، بالإضافة إلى زيادة مردودية الأرض، وهو ما ينعكس على نوعية المادة الأولية المستخدمة في الإنتاج، ويعمل المجمع على توسيع هذه العملية إلى القمح حيث قام منذ أربع (4) سنوات بالتعاون مع الديوان الجزائري المهني للحبوب "OAIC" على تجارب تهدف إلى تحسن نوعية القمح، وقد كانت النتائج مشجعة.

يعدُّ تطوير نوعية المادة الأولية التي يستخدمها المجمع، الهدف الأساسي للمشاتل. ومع هذا فهي لا تحتكر الإنتاج الذي يوفره الفلاحون، لكن في نفس الوقت تعمل على التعاقد مع مجموعة من الفلاحين الذين تتوفر فيهم شروط معينة من بينها تعامله مع المجمع لمدة خمس (5) سنوات بالإضافة إلى شروط أخرى، وهذا للحصول على كامل الإنتاج مقابل قيام المجمع بدفع حق 50% من مجموع الشتلات التي يستخدمها الفلاح.

2-3 رأس المال البشري: يعد المورد البشري مفتاح النجاح والوسيلة الرئيسية لتحقيق المجمع هدفه الرئيسي، لهذا يعمل مجمع عمر بن عمر على توظيف الكوادر البشرية كل حسب تخصصه، حيث يضم قسم المطاحن 75 إطاراً و68 عوناً تحكّم، إلى جانب أكثر من 660 عون تنفيذ. إلى جانب قسم المصنّبات الغذائية الذي يوظف 778 عاملاً يمثل منها 10% إطارات، 20% عون تحكّم و70% عون تنفيذ. ويعمل المجمع على تأهيل وتطوير قدرات الموظفين بإعداد برامج تأهيل، كل حسب تخصصه، بالإضافة إلى دورات في التخصصات الأخرى، من خلال إعداد برنامج سنوي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (01): برنامج التدريب لسنة 2013

عنوان البرنامج التدريبي	المدة	الفترة
قانون المالية 2013	01 شهر	شهر جانفي
إدارة المواقع	02 يومان	12-13 فيفري 2013
نظام المحاسبة الجديد	15 يوماً	مارس - افريل
تقنيات التسيير	10 أيام	10مارس2013-21مارس 2013
تسيير المخزون	03 أيام	30 مارس 2013 - 01 افريل 2013
Les composants pneumatiques	03 أيام	15 افريل 2013 - 17 افريل 2014
تقنيات التجارة الخارجية	06 أيام	25 افريل 2013 - 30 افريل 2013
البرمجة العصبية اللغوية	11 يوماً	موزعة على الفترة 12/05/2013-06/06/2013
جودة القمح الصلب و الدقيق	01 يوم	14 ماي 2013
تسيير المخازن	03 أيام	18 ماي 2013 - 20 ماي 2013
تقنيات الشراء	06 أيام	21 ماي 2013 - 27 ماي 2013
تموين العتاد الفلاحي	06 أيام	موزعة على الفترة 10 جوان 2013 - 25 جوان 2013

المصدر: وثائق رسمية من مديرية الموارد البشرية.

يخصص المجمع ميزانية لمختلف هذه التكوينات، لإطارات المجمع، إلى جانب هذا شهدت سنة 2013 تكويناً حول الإسعافات الأولية بالشركة مع الحماية المدنية شمل كافة عمال المجمع.

أما سنة 2014 فما ميزها هو عقد يوم دراسي مع البروفيسور "Jérôm Barrand" يوم 26 أفريل 2014، تناول طرق التسيير الفعال لنجاح المؤسسات الصناعية، بالإضافة إلى تكوين "MBA Master of Business Administration" لبعض إطارات المجمع وذلك لمدة ستة أشهر.

3- مكانة المجمع في دفع عجلة التنمية المحلية: يلعب مجمع عمر بن عمر دوراً هاماً في تنمية المجمع المحلي وهذا سواء على مستوى الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، فهو يساهم بدرجة كبيرة في تغطية احتياجات السوق المحلي والوطني، فاهتمامه بمجالات البحث والتطوير، وتركيزه على جودة منتجاته، سمح له بالتقدم في مجال الصناعات الغذائية بأشواط عن منافسيها، وينعكس دوره في عملية التنمية من خلال النقاط التالية:

3-1 الجانب الاقتصادي: يحتل مجمع عمر بن عمر مكانة بارزة في دعم الجانب الاقتصادي، ويمكن أن يبرز هذا من الآتي:

3-1-1 دور المجمع في توفير مناصب الشغل: يوظف مجمع عمر بن عمر ما يقارب 1500 عامل يتوزعون بين المطاحن وقسم المصدّرات الغذائية، ويمكن إيضاح ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطور عدد عمال المجمع (المطاحن والمصبرات الغذائية)

السنوات	المطاحن	المصبرات الغذائية	المجموع
2010	680	502	1182
2011	680	601	1281
2012	695	665	1360
2013	700	733	1433
2014	722	778	1500

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق من قسم الموارد البشرية.

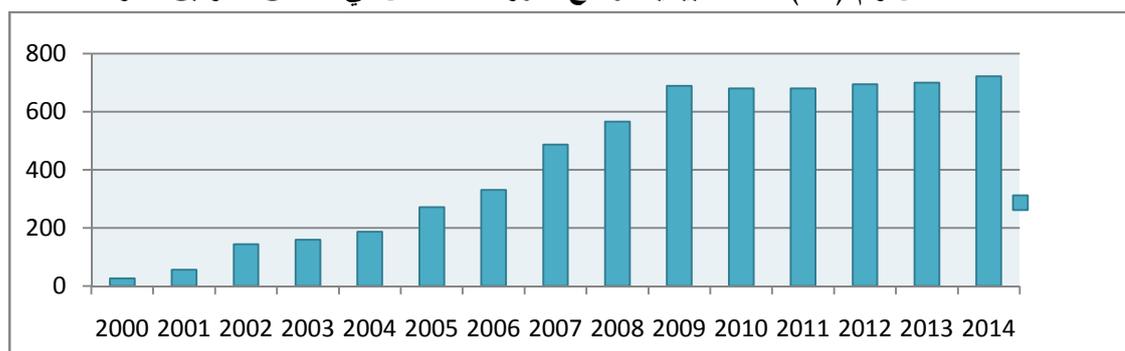
وهذا العدد في تزايد مستمر نظرا لتوسع المجمع وحاجته المستمرة لليد العاملة، فقد ساعد بشكل كبير في امتصاص البطالة التي تعرفها الولاية، من خلال فتح مجال التوظيف أمام الشباب في مختلف التخصصات وبمختلف المستويات، وقد عرف عدد العمال تطورا بارزا منذ انطلاق عمل المجمع سواء على مستوى المطاحن، أو على مستوى قسم المصبرات الغذائية، ويمكن إبراز تطور عدد العمال الجدولين الآتيين:

الجدول رقم (03): تطور عدد عمال مطاحن عمر بن عمر

السنوات تطور عدد العمال	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العمال	26	56	144	159	187	271	331	487	566	689	680	680	695	700	722

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق رسمية

شكل رقم (01): أعمدة بيانية توضح تطور عدد العمال في مطاحن عمر بن عمر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

كما يظهر من الجدول السابق والأعمدة البيانية أن عدد العمال عرف تطورا واضحا منذ انطلاقه سنة 2000؛ فقد كانت البداية بعدد قليل من العمال (26 عاملاً)، ليتضاعف العدد في العام اللاحق 2001، ليشهد ارتفاعاً بأكثر من 250%، سنة 2002 فقد وصل إلى 144 عامل ويمكن تفسير هذا بارتفاع الطلب على المنتجات وقدرة المجمع على استيعاب عدد أكبر من العمال، لكن هذا الارتفاع لم يستمر في السنتين اللاحقتين 2003 - 2004،

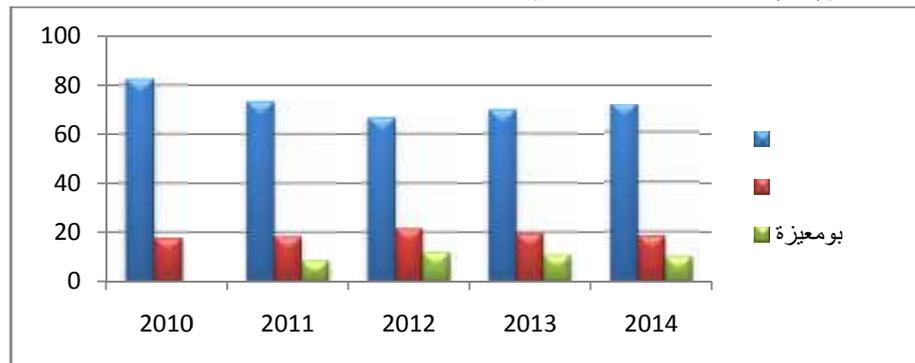
وهذا التغيير يمكن تفسيره باستقرار إنتاج المؤسسة في هذه الفترة. لكن مع اتساع عملية الإنتاج وإنشاء المطحنة الجديدة سنة 2004 ارتفع عدد العمال في السنوات من 2005 إلى سنة 2008 بشكل مستمر ومتقارب. ومع إدخال فرع إنتاج جديد " قسم العجائن" فإن عدد العمال قد زاد بشكل مضاعف ابتداء من سنة 2009 حيث أن نسبة الزيادة فاقت 120%، لكن في الفترة اللاحقة عرف عدد العمال انخفاضا بشكل واضح إلى غاية سنة 2013، ويعود هذا الانخفاض إلى انتهاء فترة العقود، لتعود نسبة التشغيل للارتفاع سنتي 2013 و 2014. إن هذا التطور الذي شهدته المؤسسة في عدد العمال يمثل نسبة التوظيف في كل عام، قد يشمل العمال المؤقتين مثل عمال البناء. وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة العمال الذين يغادرون المؤسسة تبلغ 43.46% لكل سنة، وهذا لأسباب متعددة منها التسريح، نهاية العقود، الظروف الشخصية. أما بالنسبة لقسم المصبرات فقد ساهم أيضا في التقليل من حجم البطالة في الولاية، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04): تطور عدد عمال قسم المصبرات الغذائية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الوحدة					
بوعاتي محمود	413	440	443	511	556
الفجوج	89	110	143	143	143
بومعيزة	-	51	79	79	79
المجموع	502	601	665	733	778

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق رسمية.

الشكل رقم(02): تطور عدد عمال قسم المصبرات الغذائية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يظهر من الجدول السابق أن عدد العمال في قسم المصبرات يبلغ 778 عاملاً موزعين بين الوحدات كلها، حيث يبلغ عمال وحدة بوعاتي 556 عاملاً، تليها وحدة الفجوج تضم 143 عاملاً. وأخيراً وحدة بومعيزة وتضم 79 عاملاً، وهذه لم تتغير منذ سنة 2012. في حين شهدت وحدة بوعاتي تطوراً وإن كان بسيطاً. إن هذا الاختلاف في عدد العمال راجع إلى كون الولايتين الأخيرتين مجهزة بتقنيات إنتاج آلية، أما وحدة بوعاتي فالتجهيزات فيها نصف آلية، كون هذه الوحدة هي النواة الأولى التي انطلق منها عمل المجمع، وقد عمل مسيرو الوحدة على

الإبقاء على هذه التجهيزات كما هي للحفاظ على مناصب الشغل، التي من المتوقع ارتفاعها مع انطلاق نشاط وحدة بوسعادة.

3-1-2 المساهمة في التجارة الخارجية:

يساهم مجمع عمر بن عمر في جلب العملة الصعبة من خلال قدرته على تخطي حاجز التصدير والوصول إلى الأسواق العالمية، فجودة منتجاته وقدرته على المنافسة ليس بمعايير وطنية فقط بل بمعايير دولية سمحت له بالوصول إلى مختلف الأسواق الدولية، وتتنوع الأسواق التي يستهدفها المجمع. ويمكن إيضاح الدول التي تتعامل معها المؤسسة وتطور حجم الصادرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور حجم صادرات مجمع عمر بن عمر

2013		2012		2011		الدول
%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	
12.30	49.464	00	0.000	13.05	50.400	بلجيكا
6.3	25.227	15.85	50.635	6.73	26.000	كندا
39.70	159.169	52.05	166.364	80.22	309.825	فرنسا
00	0.000	7.80	24.912	00	0.000	إيطاليا
35.70	143.310	12.26	39.148	00	0.000	الإمارات العربية
00	0.000	12.01	38.376	00	0.000	السعودية
6.00	24.192	00	0.000	00	0.000	انجلترا
100	401.362	100	319.435	100	386.225	المجموع

المصدر: وثائق رسمية من خلية التجارة الخارجية لمجمع عمر بن عمر

يظهر من الجدول السابق أن حجم الصادرات في ارتفاع متزايد رغم ما شهده من انخفاض سنة 2012، كما أن أعلى نسبة صادرات موجهة نحو فرنسا إلى جانب الإمارات العربية؛ فالمجمع يساهم في تحسين ميزان المدفوعات بشكل جلي من خلال حجم الصادرات المتزايد، فقد انطلق سنة 2011 مشواره نحو الأسواق العالمية وإن كان يعد تعريفا لمنتجات المجمع فقط، فكمية الإنتاج لا تغطي حجم الطلب المتزايد على المنتجات.

3-1-3 دعم باقي القطاعات: يساهم مجمع عمر بن عمر في تنشيط باقي القطاعات، ويمكن القول بأن أهم قطاع يعمل على دعمه هو القطاع الفلاحي، هذا كون المجمع يعمل في مجال الصناعات الغذائية وبيروز في التنمية الفلاحية من خلال المشاتل وما تقدمه للقطاع الفلاحي لتطوير وتحسين نوعية المنتجات الفلاحية والعمل على إدخال المكننة والتكنولوجيا من خلال استيراد العتاد الفلاحي المتطور، هذا من جهة إضافة، إلى امتصاصها لأغلب المنتجات الفلاحية للولاية والولايات المجاورة ما يشجع بدوره على اتجاه اليد العاملة نحو الزراعة من جهة ثانية.

3-2 الجانب الاجتماعي: إن نشاط مجمع "عمر بن عمر" لا يخلو من الجانب الإنساني والاجتماعي، فإلى جانب نشاطه الاقتصادي فهو يراعي الجانب الاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال ما يلي:

- المساهمة في توظيف السكان المحليين للولاية وهذا على اختلاف مناصبهم.

- تقديم إعانات للعمال سواء مالية على شكل قروض، أو من خلال تخصيص جزء من إنتاجه لبيعه للعمال بسعر مدعم.
- توجيه الاهتمام بالسوق المحلي بدرجة أولى لتغطية حاجيات سكان الولاية.

خاتمة

إن المؤسسات الصناعية تحتل دورا هاما في دفع عجلة التنمية، لما يمتلكه هذا القطاع من قدرة على تحريك باقي القطاعات. فدور هذه المؤسسات في عملية التنمية المحلية جلي. وتزداد أهميته كلما عملت المؤسسة على الاهتمام بجودة منتجاتها. وركزت على دعم قدرتها التنافسية لتستطيع تلبية احتياجات السوق المحلي، والارتقاء بمنتجاتها لتستطيع الدخول إلى الأسواق الدولية. وهذا ما يعكس بالإيجاب على المجتمع المحلي. ورغم هذه الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصناعية، وبالرغم من ظهور مؤسسات ذات نشاط صناعي مثل مجمع عمر بن عمر ومؤسسة الصافية إلا أن الاستثمارات والأفكار لم تتبلور في هذا المجال. لكن نقص الشفافية وغياب روح المنافسة يشكل حاجزا في وجه التطور والتقدم والارتقاء بهذا القطاع. لقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- ✓ دور المؤسسات الصناعية في تحقيق التنمية يرتكز على إمكانية هذه المؤسسات.
 - ✓ تعد المؤسسات الصناعية ذات دور كبير في تحقيق التنمية المحلية إلى جانب دور الدولة في دعم مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية.
 - ✓ تتجلى أهمية الدولة في التنمية المحلية من خلال سياساتها الداعمة لمختلف القطاعات حسب توجهاتها.
 - ✓ المؤسسات الصناعية قادرة على استيعاب اليد العاملة.
 - ✓ إن قيام صناعات غذائية في الولاية من شأنه تشجيع القطاع الفلاحي.
 - ✓ إمكانية دعم وإنشاء صناعات متنوعة في الولاية.
 - ✓ الدولة تبذل قصار جهدها لتشجيع الاستثمارات الصناعية من خلال تهيئة وتجهيز المناطق الصناعية.
- في ضوء النتائج السابقة نقترح ما يلي:

- ◀ اختيار المشروعات التي تتلاءم مع طبيعة المناطق لأن ذلك يعود بالنفع على المؤسسة وعلى أهالي المنطقة.
- ◀ التنمية المحلية هي الخطوة الأولى للوصول إلى التنمية الشاملة، لهذا فإن سياسة الدولة يجب أن تتجه نحو القطاعات التي تحقق النفع على أهالي المنطقة بالدرجة الأولى وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.
- ◀ على المؤسسات العمل على دعم تنافسياتها من خلال الالتزام بالمعايير الدولية، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات.
- ◀ تفعيل الإبداع والابتكار في المؤسسة للتغلب على المنافسة الأجنبية.

الهوامش:

- 1- كمال رزيق: عمر بوعزيز "التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية" الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة. 21- 22 ماي 2002، ص 83.
- 2- محمد عمير أحمد، "الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية"، دار المسيرة، عمان، 2009، ط1، ص 318.
- 3- Dictionnaire d'économie et des sciences Sociales, edition Natham, p 19.

- 4- زاهية خياري، شافية شاوي، "القدرة التنافسية للصناعة التحويلية، دراسة حالة الجزائر"، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول "المنافسة والاستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2010، ص 23.
- 5- زبير رباح، "دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة" ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، 22-23 أبريل 2003، ص 35-39.
- 6- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، "مؤشرات ومفاهيم صناعية"، عن الموقع: www.aidmo.org/beta/23/09/2011.
- 7- القريشي مدحت كاظم، "الاقتصاد الصناعي"، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ط1، ص 17.
- 8- فوزي يوسف، "الإشراف والتنظيم الصناعي"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ط2، ص 7-9.
- 9- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق"، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1995، ص 107-111.
- 10- الجنابي عبد الزهرة علي، "الجغرافيا الصناعية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ط1، ص 40.
- 11- إبراهيم شريف، وآخرون، "جغرافيا الصناعة"، بغداد، 1981، ص 134.
- 12- السبتي وسيلة، "تمويل التنمية المحلية"، ابرك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 43-46.
- 13- مصطفى الجندي، "الإدارة المحلية واستراتيجياتها"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 49.
- 14- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، "قضايا التنمية في الدول النامية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 224.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد، "التمويل المحلي والتنمية المحلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 13.
- 16- حميد عبد الغاني سيف المخلافي، "المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحث والدراسات العربية، جامعة القاهرة، 2000، ص 8-9.
- 17- أحمد مصطفى خاطر، "تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 20-21.
- 18- عبد رشاد عبد القادر، "دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، المجلد الأول، جانفي 2012، ص 162.
- 19- القريشي مدحت كاظم، "مرجع سابق"، ص 23-26.